The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد3،2018 ص ص 278-260

Basel 2 and its impact on banking performance
Applied study in National Islamic Bank and the Iraqi Trade Bank
اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي
دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي

*م.م. رافد كاظم نصيف العبيدي

Abstract The purpose of this research is to shed light the first two areas: a comparison of the financial performance between the performance of the National Islamic bank with the performance of the Iraqi Trade Bank according to of profitability and liquidity banking for the period (2011-2015) and the second statement of the role played by capital adequacy ratios in the rise and fall impact on Profitability and liquidity banking, The research problem focused on the statement whether the change in the capital adequacy ratios is reflected in the impact on profitability and liquidity banking, The financial ratios were used to evaluate the performance of the financial banks in addition to the use of statistical analysis (R^2) and tests (F,P-value) To know the effect and moral of the independent variable On the dependent variables , The research concluded that there is a significant effect of the capital adequacy ratio on the profitability and liquidity banking and on the basis of which the null hypothesis was accepted , The study also reached a number of recommendations, the most important of which is the need to achieve efficiency in the recruitment of funds as well as achieving acceptable rates of capital adequacy, making the bank away from risk.

(*)-جامعة الفرات الأوسط التقنية – المعهد التقني المسيب

مستخلص:- الغرض من هذا البحث هو تسليط الضوء على مجالين الاول اجراء مقارنة للأداء المصرفي بين اداء المصرف الوطني الاسلامي مع اداء مصرف التجارة العراقي وفقا لمؤشرات الربحية والسيولة للمدة (2011-2015) والثاني بيان الدور الذي تلعبه نسب كفاية راس المال في الارتفاع والانخفاض بالتأثير على الربحية والسيولة المصرفية، اذ تركزت مشكلة البحث في بيان هل ان التغير في نسب كفاية راس المال ينعكس بالأثر على الربحية والسيولة المصرفية، وقد استخدمت النسب المالية لتقييم اداء المصرفين اضافة الى استخدام التحليل الاحصائي (معامل التحديد R^2) اختباري F,P-value لمعرفة الاثر والمعنوية للمتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة قد توصل البحث الى نتيجة ان هناك تأثير معنوية لنسبة كفاية راس المال على الربحية والسيولة المصرفية وعلى اساسها تم قبول فرضيتي العدم ، كما وتوصل البحث جملة من التوصيات اهمها ضرورة تحقيق الكفاءة في توظيف الاموال فضلا عن تحقيق نسب مقبولة لكفاية راس المال بما يجعل المصرف بعيدا عن المخاطر.

المقدمـــة : تعـد مؤشـرات الأداء المصـرفي واحـدة مـن أهـم معـايير التقيـيم المـالي التـي تركـز عليهـا المصـارف فـي محاولـة منهـا لتسـليط الضـوء علـى أدائهـا المـالي بغيـة التعـرف علـى نقـاط القـوة والضـعف لـديها ومعالجتهـا وفـق خطـط اسـتراتيجية محكمـة تمكنهـا مـن تلافـي الخلـل فـي الأداء وتحسـينه وقـد أعـدت هـذه الدراسـة بغيـة التعـرف علـى واقـع مصـرفي الـوطني الإسـلامي والمصـرف التجـاري العراقـي مـن خـلال اسـتخدام جملـة مـن المؤشـرات الخاصـة بـالأداء المصـرفي مـن جهـة وبيـان تـأثير نسـب كفايـة راس المـال علـى الاداء المصـرفي (الربحيـة والسـيولة) للمصـارف عينـة البحـث اذ يعـد راس المـال مـن اهـم مـوارد التمويـل الذاتيـة التـي تركـز عليهـا المصـارف لتمويـل عملياتهـا الاسـتثمارية وبالتـالي فـان التغيـر فـي نسـب الكفايـة بالارتفـاع والانخفـاض يـنعكس علـى اداء المصـرف كـون ان ارتفاعهـا يسـبب وجـود سـيولة غيـر مسـتغلة وان انخفـاض يعـرض المصـرف الـى مخـاطر رأسـمالية فيجـب ان يكـون هنـاك تـوازن فـي حجـم راس المـال المـتحفظ لمواجهـة المخـاطر، وقـد ركـز هـذا البحـث علـى جـانبين اولهمـا مـالي مـن خـلال اسـتخدام مؤشـرات السـيولة والربحيـة لتقيـيم مصـرفين (تجـاري واسـلامي) وايجـاد الفـوارق بينهمـا والجانـب الاخـر كـان احصـائي وهـو لبيـان تـأثير نسـب الكفايـة علـى الاداء المصـرفي فقـد اسـتخدم نمـوذج معامـل التحديـد (R^2) لبيـان الاثـر واختبـاري (F-P value) لبيـان المعنويـة، وقـد قسـم هـذا البحـث الـى ثـلاث مباحـث الأول اخـتص بمنهجيـة البحـث والمبحـث الثـاني الجانـب النظـري امـا المبحـث الثالـث فقـد اخـتص بالجانـب العملـي الـذي قسـم الـى محـورين (مـالي، واحصائي) والمبحث الرابع والأخير هو الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولا / مشكلة البحث:

يواجه قطاع الصيرفة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى الوطني بشكل خاص في ظل عمليات الانفتاح والتعقيد التي تشهدها البيئات المصرفية جملة من التحديات والتعقيدات مما يجعل المصارف تسعى الى مواجهة هذه التحديات من خلال وضع الاستراتيجيات الكفيلة لتحقيق الاهداف التي يصبو اليها المصرف، وكبيئة مصرفية فأنها تخضع الى جملة من التشريعات القانونية التي تحتم على المصارف الالتزام بها وتحديدا معايير لجنة بازل (2) المتعلقة بنسب كفاية راس المال وضرورة الالتزام بها، وفي ضوء ما تقدم فان مشكلة البحث تكمن في التساؤل الاتي وهو هل ان ارتفاع وانخفاض نسب كفاية راس المال لها أثر على مؤشرات الاداء المصرفي للمصارف العراقية عينة البحث.

ثانيا/ أهمية البحث:

يسعى القطاع المصرفي العراقي بما فيه المصارف الاسلامية والمصارف التجارية الى المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد والاستثمار الى الامام من خلال توظيف موارده المالية في المجالات الاستثمارية المختلفة والعمل على توظيف هذه الموارد بكفاءة عالية بهدف تحقيق افضل أداء مالي (مصرفي) وهذا الامر يجعلها قادرة على اداء دورا حيويا واستراتيجيا في تنفيذ الاهداف التنموية، وفي ضوء ذلك تكمن اهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على اهمية الاداء المصرفي للمصارف لتحقيق الاهداف المطلوبة من جهة والعلاقة بين اتفاقية بازل 2 والمتمثلة بنسب كفاية راس المال ومؤشرات الاداء المصرفي من جهة أخرى.

ثالثا/ اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف وهي كالاتي:

1. تسليط الضوء على الدور الاساسي للجنة بازل فيما يتعلق بنسب كفاية راس.
2. التعرف على اهم المؤشرات المالية الخاصة بالسيولة والربحية المصرفية.
3. تقييم السيولة والربحية المصرفية للمصارف عينة البحث.
4. تحليل العلاقة بين نسب كفاية راس المال ومؤشرات السيولة والربحية المصرفية للمصارف عينة البحث.

رابعا/ فرضية البحث:

يتم صياغة فرضيتين رئيسيتين للبحث

الفرضية الاولى/ (عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لاتفاقية بازل 2 على السيولة المصرفية)

الفرضية الثانية / (عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لاتفاقية بازل 2 على الربحية المصرفية)

خامسا/ حدود البحث:

الحدود الزمانية القوائم المالية للأعوام 2011 – 2015، الحدود المكانية المصرف التجاري العراقي، والمصرف الوطني الاسلامي.

الجدول (1) متغيرات البحث

المتغير	نوعه	السيولة المصرفية	المتغير	نوعه	الربحية المصرفية	المتغير	نوعه
كفاية راس المال	مستقل	الرصيد النقدي	Q1	معتمد	ROA	Y1	معتمد
X	مستقل	الاحتياطي القانوني	Q2	معتمد	ROE	Y2	معتمد
	مستقل	التوظيف	Q3	معتمد	ROD	Y3	معتمد

المبحث الثاني/ الجانب النظري

اولا / اتفاقية بازل 2

عندما بدأ التفكير في تعديل بازل (1) في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك (ماكدونا) بان لا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية راس المال ، بل تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي ادارة المخاطر ، بحيث يتضمن التعديل تقديم حوافز للبنوك للارتقاء بأساليب ادارة المخاطر ، وان تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس مجرد ضمان استقرار المصرف وكفاءة إدارته (صندوق النقد العربي،2004: 16) ، كما ان اتفاقية بازل (2) كانت تهدف الى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية راس المال وتبني الشفافية والافصاح في السوق ولتحسين اضافي في اساليب ادارة المخاطر وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي (كلاب ،2007: 39)، وقد ارتكز الاطار الجديد للاتفاقية بازل (2) على ثلاث دعائم اساسية :

الشكل (1) الدعائم الثلاثة لإصلاح اتفاقية بازل الثانية

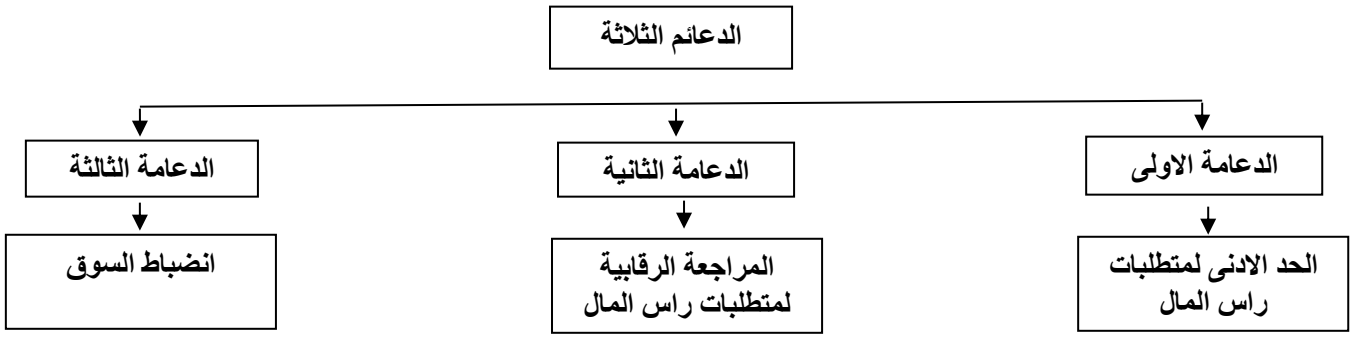

Resource: financial institutions, "New adequacy requirements Own funds (Basel 2)", August 2004, p 04.

ثانيا /الدعائم الثلاثة للجنة بازل (2)

1. الدعامة الاولى (الحد الادنى لمتطلبات راس المال) : إن ملائمة رأس المال وكفاءته تحققان للمصارف وللمؤسسات المالية المناعة ضد الصدمات المالية المرتبطة بالتقلبات في النقد الأجنبي

وأسعار الصرف ومخاطر التمويل ، المؤشر المتعارف عليه بكفاية راس المال دوليا هو (12%) وأن اتفاقية بازل حددت الحد الأدنى لمتوسط مرجح الأصول ب 8% ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة ما بين (12-15%) ، كما إن كفاية رأس مال المصرف وملاءته المالية تحققان له القوة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة في بيئة الاقتصاد الكلي والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية ، كما إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي (احمد ،2016: 173) ،وتتضمن هذه الدعامة ثلاث انواع من المخاطر وهي :

أ-المخاطر الائتمانية: تمثل المخاطرة الائتمانية أحد اهم انواع المخاطرة التي تواجه المؤسسات المالية كونها ترتبط بالنشاط الاكبر لهذه المؤسسات (المتمثل بالإقراض)، فالمخاطرة الائتمانية تعني عدم القدرة على تسديد القرض بأكمله او جزء منه او الفائدة المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، وبالتالي فان هذه المخاطرة ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات المالية في موعدها المحدد فكلما تم التسديد في اجله انعكس ذلك على انخفاض هذه المخاطرة (الفريجي،2005: 134)

ب-مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناتجة عن عدم نجاعة العمليات الداخلية أو فشلها ويشمل ذلك العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية والمخاطر القانونية، وقد ازداد التركيز على هذا النوع من المخاطر مع تزايد تعقيد العمليات المصرفية والمنتجات المالية وزيادة اعتماد المصارف على أنظمة المعلومات الحديثة والوسائل الالكترونية وانعكاساتها السلبية على المصارف (الزغابي ،2008: 90).

ج-مخاطر السوق: ويقصد بمخاطر السوق أنها المخاطر التي تتعلق بظروف و درجات عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف و التغيرات في السيولة وتقلبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية (عكاش ،الطيب ، 2012: 114)، في ضوء ما تقدم يتضح ان اتفاقية بازل 2 ركزت على ثلاث مخاطر أساسية في العمل المصرفي وحتى تكون المصارف قادرة على مواجهة او تخفيف هذه المخاطر لابد من وجود دعامة لامتصاص هذه المخاطر وهذه الدعامة تتمثل في راس المال ومن هنا اقترحت ان تكون هناك نسبة معينة من راس المال تخصص لمواجهة هذه المخاطر حتى يتكمن المصرف من المحافظة على حقوق المتعاملين.

2. الدعامة الثانية (المراجعة الرقابية لمتطلبات راس المال): تهدف عملية المتابعة من السلطات الرقابية للتأكد من كفاية راس المال بحسب نوعية مخاطر المصرف واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لراس المال، وذلك لتتمكن هذه السلطات التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفاعلية، اذ تستند عملية المتابعة في هذا المجال على ثلاث مبادئ اساسية يجب ان تتبعها السلطات الرقابية وهي:

أ. يجب ان يتوفر لدى المصرف نظام لتقييم مدى كفاية راس المال الكلية متماشيا مع بنية ونوعية المخاطر التي يتعرض لها.

ب. يجب تقييم النظم المتوفرة لدى المصارف داخليا لتقييم راس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على الالتزام بالنسب المحددة المتعلقة براس المال واتخاذ الاجراءات المناسبة في حال عدم كفايتها.

ج. يجب ان تتوقع السلطة الرقابية المقدرة على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور او انخفاض راس مال المصرف عن الحد الادنى او تحت المعدلات الوقائية ومطالبتها باتخاذ الاجراءات التصحيحية الى ان يتم استعادته الى المستويات المطلوبة (محمد،2014: 349).

3. الدعامة الثالثة (انضباط السوق) : تهدف اتفاقية بازل من خلال هذه الدعامة الى تحسين وتدعيم درجة الامان والصلابة في المصارف والمنشآت التمويلية ومساعدة المصارف على بناء علاقات متينة مع الزبائن نظرا لتوافر عنصر الامان في السوق، كما تهدف الدعامة الثالثة الى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الافصاح وتجدر الاشارة هنا الى انه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فان الامر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد علية حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على ادارة المخاطرة ، اي التمكن من فهم للمخاطر التي تواجه البنوك ومدى ملاءمة راس المال لمواجهتها (Lamarque&bancaire,2002:89).

ثالثا/ الاداء المالي:

يشكل الجانب المالي واحد من اهم الجوانب الحيوية في جميع المنظمات الاقتصادية وهذا ما يجعل هذه المنظمات تسعى جاهدة الى المحافظة على افضل استقراريه لنظامها المالي لكونه يعد المقياس الاكثر حساسية للجهات الخارجية، ومن هنا اصبح مفهوم الاداء المالي ذا اهمية كبيرة بالنسبة لجميع الاطراف سواء كان على مستوى المنظمة ام على مستوى زبائنها كونه الاداة الرقابية الفعالة التي تسهم في كشف الانحرافات (الججاوي ، الدفاعي، 2016: 51)، ويشير مفهوم الأداء المالي بأنه عملية معقدة تتضمن تقييم الجانب المالي والتفاعل بين البيئة الخارجية والداخلية ، وكذلك عرف بأنه مقياس يستند على تحليل النسب المالية (Hunjak& Drago,2001: 49)، كما ان الاختلاف في الاداء بين المصارف ناتج عن الاسلوب الذي تم به توظيف الموارد من اجل خلق مزايا تنافسية في النشاطات المختلفة وان الاداء يتحقق من خلال المواءمة بين بيئة الاعمال والموارد المتاحة للمصرف (الداوَدي ، 2005: 49)، في ضوء ما سبق يتضح ان الأداء المالي هو أداة تقويمية تستند الى جملة من المؤشرات المالية تهدف الى الكشف عن مواطن الضعف والقوة في أداء المصرف خلال مدة

زمنية معينة فضلا عن تحقيق مبدا مقارنة الأداء سواء كان على مستوى السنوات السابقة او مع المصارف الأخرى العاملة ضمن البيئة المصرفية.

رابعا/ مؤشرات الاداء المصرفي

أ-مؤشرات الربحية

ومن أهم مؤشراته ما يلي:

1. العائد على الموجودات (ROA) : يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى ايضاً بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الاجل (Rose,1999 :138)

العائد على الموجودات = صافي الارباح / الموجودات

2. العائد على حق الملكية (ROE): يقيس معدل العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف، وهذا المؤشر يدلل على كفاءة ادارة المصرف، وارتفاعه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (طالب والمشهداني ،2011: 77).

العائد على حق الملكية = صافي الارباح / حق الملكية

3. العائد على الودائع (ROD): يقيس معدل العائد على الودائع مدى نجاح ادارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها.

العائد على الودائع = صافي الارباح / اجمالي الودائع (هندي، 2000: 435).

ب-مؤشرات السيولة

هي مقياس نسبي لتقريب موجودات المصرف الى النقد وهذا التقريب يعتمد على طول المدة الزمنية لتحويل الموجودات الى نقد، اذ أن هذا المقياس يشير الى قدرة المصرف على تسديد التزاماته اتجاه الاخرين (Porter&Norton,2008:623) اذ يجب أن لا تكون قدرة المصرف على تسديد التزاماته مصحوبه بضغوطات وعادة ما تركز هذه المقاييس على الموجودات المتداولة كونها ذات سيولة عالية وسريعة التحول الى نقد (Dess&etal,2008: 114)، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة ومن أهمها:

1. نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى المصرف +النقد لدى البنك المركزي +النقد لدى المصارف الاخرى / الودائع (فهد ، 2007 : 37).

2. نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي / الودائع (الصيرفي،2007: 54)

3. نسبة التوظيف = الاستثمارات / اجمالي الودائع (ابو حمد ،2002: 242).

المبحث الثالث / الجانب العملي (المحور المالي)

اولا/ تحليل مؤشرات الاداء المصرفي لنشاط مصرف التجارة العراقي

1. مؤشرات الربحية

أ- العائد على الموجودات ROA:- يشير هذا المؤشر الى قدرة وكفاءة المصرف في توليد الأرباح من خلال استثمار كل دينار من الموجودات في مجالات استثمارية مختلفة اذ ان ارتفاعه يدل على كفاءة المصرف وبالعكس في حالة انخفاضه، فعند الرجوع الى الجدول(2) يتضح بان هذه النسبة قد شهدت معدلات نمو خلال السنتين الاولى والثانية والسبب في ذلك هو التفاوت في نمو كل من الأرباح الصافية وحجم الموجودات اذ بلغ اعلى معدل نمو في السنة الثانية والبالغ 3.6% لكل دينار مستثمر في جانب الموجودات، اذ ان ارتفاع هذه النسبة عن السنة التي قبلها مؤشر على ان هناك نمو في جانب الموجودات وكذلك الارباح الصافية، وبالتالي يتطلب من المصرف ان بذل اقصى الجهود للتغلب على الاوضاع الاقتصادية المحيطة والسعي الى تعظيم ارباحه من خلال توظيف امواله في موجودات محققة للأرباح بالشكل الذي يعظم ربحية الدينار الواحد.

ب- العائد على حق الملكية ROE:- تشير هذ المؤشر الى حجم الأرباح المتولدة من خلال استثمار حقوق المساهمين في المجالات المختلفة، وبالتالي فان هذا المؤشر يعكس مدى قدرة وكفاءة المصرف في توظيف اموال مساهميه في موجودات مربحه، فمن خلال الجدول (2) يتضح ان هناك تباين في نمو هذا المؤشر اذ بلغ اعلى معدل في سنة 2012 وهو 7.3% لكل دينار مستثمر من حقوق الملكية في حين ان سنة 2015 شهدت اقل معدل نمو والذي بلغ 3% والسبب كما بينا آنفا هو التباين الحاصل في كل من الارباح وحقوق المساهمين، اذ ان سبب هذا النمو في هذا المؤشر هو ارتفاع صافي الأرباح السنوية مقابل ثبات او ارتفاع قليل جدا في حقوق المساهمين، وبالتالي يتطلب المصرف ان يعظم حقوق مساهميه قدر المستطاع لان ذلك يعكس الجانب الايجابي عن اداء المصرف لدى مساهميه وكلما ارتفع المؤشر اكتسب المصرف رضا مساهميه.

ج- العائد على الودائع :- تشير هذا المؤشر الى نصيب كل دينار مستثمر من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة في المجالات الاستثمارية المختلفة، وهذا المؤشر يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف اموال المودعين في موجودات مربحه، فمن خلال الجدول (2) يتضح ان هناك نمو على مدى السنتين اذ بلغ اعلى معدل نمو في سنة 2012 والذي بلغ 9.4 %، اما السنة الاولى فقد كانت نسبتها 6.8 %، اذ ان النمو الحاصل في هاتين النسبتين يعود الى الارتفاع الحاصل في صافي الارباح كما بينا انفا إضافة الى ارتفاع حجم الايداع الا ان ارتفاع الارباح كان اكبر من ارتفاع حجم الإيداع، اذ ان تعظيم ربحية كل دينار مستثمر من اموال المودعين ضروري لان ذلك يسهم في تحفيز المودعين على ايداع اموالهم لدى المصرف.

الجدول (2) مؤشرات الربحية لمصرف التجارة العراقي (2011-2015)

%ROD	%ROE	% ROA	السنة
6.8	4.2	2.3	2011

9.4	7.3	3.6	2012
8.3	5.8	2.4	2013
6.9	5	1.8	2014
8.1	3	1.9	2015

***المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى البيانات المالية لمصرف التجارة العراقي.**

2. مؤشرات السيولة

أ- نسبة الرصيد النقدي :- تشير هذا المؤشر الى حجم الأرصدة النقدية السائلة المحتفظ بها لدى المصرف والمصارف الاخرى ونسبتها الى حجم الودائع، فمن خلال الجدول (3) يتضح بان هذا المؤشر شهد انخفاض اذ بلغ اعلى معدل نمو في سنة 2013 والسبب ذلك هو ارتفاع حجم السيولة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الاخرى مقابل ارتفاع اصغر في حجم الودائع، اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان المصرف قد احتفظ بسيولة نقدية كبيرة دون استغلال وهذا الامر ينعكس على انخفاض حجم الأموال المستثمرة، وكما ان انخفاضه يعرض المصرف الى مخاطر في السيولة كون ان المصرف يتعرض الى عمليات سحب مستمرة من قبل المودعين، بالتالي يجب ان تكون بمستويات مقبولة بما يمكن المصرف من استغلال امثل للأموال وسد حاجة الزبائن من عمليات سحب الأموال ولذا يتطلب من المصرف السعي الى الاستفادة من هذه الاموال.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني :- تشير هذا المؤشر الى الزام جميع المصارف بإيداع جزء من ودائعها لدى المصرف المركزي للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني حفاظا على اموال المودعين من المخاطر، فمن خلال الجدول (3) شهد هذ المؤشر انخفاض في السنة الرابعة في حين ان هذا المؤشر شهد اعلى معدل له في سنة 2013 والذي بلغ 161.2% وهذه السنة كبيرة جدا بالمقارنة مع النسبة التي حددها البنك المركزي والبالغة 25% وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع الاموال لدى المصرف مقابل ارتفاع اقل في حجم الودائع على عكس سنة 2012 التي شهدت انخفاض في حجم الاموال الموجودة لدى المصرف مقابل الارتفاع في حجم الإيداع، اذ ان ارتفاع هذا المؤشر عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي يعني وجود أموال لدى البنك المركزي دون استغلال وهذا الامر كما بينا يؤثر على ما يتحقق من ارباح الا اذا كان المصرف يستثمر الزيادة في الأموال لدى البنك المركزي مقابل فوائد، وبخلاف ذلك يعني ان المصرف لم يكن كفوء في استثمار الأموال الفائضة عن الاحتياطي القانوني في موارد مربحه بما ينعكس إيجابا على ما يحققه من صافي أرباح.

ج- نسبة التوظيف :- تشير هذا المؤشر الى كفاءة وقدرة المصرف في توظيف اكبر قدر ممكن من الأموال في مجالات استثمارية مختلفة، اذ ان ارتفاع خذا المؤشر يدل على ان المصرف استطاع ان وضع اكبر قدر ممكن من الأموال المودعة وبالعكس في حالة انخفاضه والذي يعني انخفاض حجم

الاموال المستثمرة مقابل الودائع وهذا الامر ينعكس على ربحية المصرف، فمن خلال الجدول (3) يتضح بان هذا المؤشر شهد أيضا معدلات نمو متفاوتة وسبب ذلك هو التذبذب الحاصل في حجم الاستثمارات على مدى السنوات الخمس اذ بلغ اعلى معدل لهذه النسبة في سنة 2015 وسبب ذلك هو ان الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمارات كان اكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الودائع بالمقارنة مع السنة السابقة لها ، في حين شهدت سنة 2012 اقل نسبة والسبب هو ارتفاع حجم الودائع مقابل ارتفاع اقل في حجم الاستثمارات.

الجدول (3) مؤشرات السيولة لمصرف التجارة العراقي(2011-2015)

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الاحتياطي القانوني%	نسبة التوظيف %
2011	130.5	117.4	46.6
2012	122.5	89.8	43.6
2013	198.4	161.2	116.7
2014	111.2	99.2	231.5
2015	160.6	116.4	255.3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف التجارة العراقي

ثانيا:- تحليل مؤشرات الاداء المصرفي لنشاط المصرف الوطني الاسلامي

1. مؤشرات الربحية

أ- العائد على الموجودات ROA:- يشير هذا المؤشر الى مدى كفاءة المصرف في استثمار موجوداته لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر يعني ان المصرف كان كفوء في توليد الارباح من خلال استثمار موجوداته في مجالات استثمارية مختلفة، الا ان مؤشرات الربحية عامة لا تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر الاستثمارية التي قد يتعرض لها المصرف والناتجة من الاستثمار بهدف تحقيق الارباح المرتفعة اذ ترتبط المخاطر بعلاقة طردية مع الأرباح، فكلما ارتفعت المخاطر قابلها ارتفاع في حجم الارباح المتحققة، وبالتالي فان انخفاض هذا المؤشر لا يعني ان المصرف كان غير كفوء في استثمار موجوداته اذ انها تختلف من مصرف لأخر حسب سياسة المصرف اذا كان متحفظ او مخاطر، ومن ابرز المخاطر التي يتعرض لها المصرف هي المخاطر الاستثمارية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وغيرها، فمن خلال الجدول (4) نلاحظ ان مؤشر العائد على الموجودات استمر بالارتفاع وصولا الى السنة الرابعة والسبب في ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحققة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات ايضا ، في حين ان سنة 2015 شهدت انخفاض بسبب انخفاض صافي الارباح المتحقق مقابل ارتفاع في حجم الموجودات.

ب- العائد على حق الملكية ROE:- يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار حقوق مساهميه لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المساهمين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (4) نلاحظ ان هناك تفاوت في معدلات النمو بسبب ان الارتفاع في حقوق المساهمين كان اكبر من الارتفاع الحاصل في صافي الارباح المتحقق اذ حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر قياسا بالسنوات الاخرى بسبب الارتفاع الكبير الحاصل في صافي الارباح لهذه السنة اذ ارتفعت الارباح الصافية من (6) مليار دينار تقريبا الى (26) مليار دينار وهذه انتقاله جيدة جدا تؤشر لصالح كفاءة المصرف وقد حصلت سنة 2011 على اقل نسبة بسبب انخفاض حجم صافي الارباح المتحقق قياسا بالسنوات الاخرى.

ج- العائد على الودائع :- يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استثمار أموال مودعيه لتوليد الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ان المصرف كان كفوء في تحقيق الارباح من خلال استثمار حقوق المودعين في مجالات مختلفة، فمن خلال الجدول (4) يتضح ان هناك نمو في المؤشر على مدى السنوات الأربع الأولى وسبب ذلك هو الارتفاع الحاصل في صافي الأرباح المتحققة في هذه السنوات على الرغم من ان حجم الإيداع كان متفاوتا من سنة لأخرى ، باستثناء السنة الأخير فقد شهدت انخفاضا بسبب انخفاض حجم صافي الأرباح مقابل ارتفاع حجم الإيداع.

الجدول (4) مؤشرات الربحية للمصرف الوطني الاسلامي (2011-2015)

السنة	%ROA	%ROE	ROD%
2011	2.71	6.08	5.02
2012	5.44	15.07	8.95
2013	5.22	11.41	10.30
2014	5.34	10.53	12.34
2015	4.03	9.89	7.59

***المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى البيانات المالية للمصرف الوطني الإسلامي**

2. مؤشرات السيولة

أ- نسبة الرصيد النقدي :- يشير هذا المؤشر الى حجم الأموال التي يحتفظ بها المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته سواء كان على مستوى المودعين والناتجة من السحوبات على الودائع او سد حاجة الزبائن بالحصول على ما يحتاجوه من خدمات او موجودات ثابتة (مكائن او معدات) كون ان المصارف الإسلامية لا تتعامل بالقروض بل هناك جملة الأدوات الإسلامية الاستثمارية والائتمانية يتعامل بها المصرف الاسلامي، فمن خلال الجدول (5) يتضح بان هناك تفاوت في هذا المؤشر اذ حصلت اعلى نسبة في سنة 2011 واقلها في سنة 2015 بالرغم من ان حجم الودائع في تنامي مستمر باستثناء سنة 2014 فقد شهدت انخفاض في حجم الإيداع لكنه عاد وارتفع في سنة 2015،

وبالمقارنة مع المصرف الاخر مصرف التجارة نجد ان المصرف الوطني كان افضل في استثمار السيولة النقدية فقد كانت مؤشراته افضل لأنها اقل بالرغم من ارتفاع حجم الإيداع لديه.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني :- يشير هذا المؤشر الى حجم الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصرف لدى البنك المركزي لغرض الوفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني وهي نسبة مئوية من الودائع تفرض من قبل البنك المركزي العراقي لغرض المحافظة على حقوق المودعين في حال ان تعرض المصرف الى مشاكل في السيولة، فمن خلال الجدول (5) يتضح أيضا انه متفاوت حيث حصلت سنة 2012 على اعلى مؤشر وحصلت سنة 2013 على اقل نسبة وبسبب هذا التفاوت هو الارتفاع والانخفاض الحاصل في حجم الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي مقابل ارتفاع الودائع، بالرغم من ان نسبة الاحتياطي المقررة من قبل البنك المركزي العراقي هي (25%) من مجمل الودائع، اذ ان الارتفاع في هذه النسبة معناه تجميع سيولة نقدية مكدسة الا اذا كان المصرف يستثمر الزيادة لدى المصرف المركزي والذي يجب ان يكون طبقا للشريعة الاسلامية (ودائع استثمارية) كون ان المصرف الوطني إسلامي ولا يتعامل بالفائدة وبخلاف ذلك يعني تكدس سيولة نقدية غير مستغلة لدى البنك المركزي فقط للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني لذا يتطلب من المصرف استغلال هذه السيولة النقدية في موارد مربحة، اذ ان ارتفاع هذه النسبة امان للمودعين ولكنه يكون على حساب الارباح.

ج- نسبة التوظيف :- يشير هذا المؤشر الى حجم القروض بالمقارنة مع حجم الايداع ومدى اعتماد المصرف على ودائع الزبائن في تمويل القروض اذ تعد الودائع من اهم موارد التمويل الخارجية ، اذ ان ارتفاع هذه النسبة ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية فضلا عن ان اعتماد المصرف على اموال المودعين يحتم عليه ان يحقق لها اعلى درجات الامان من خلال اختيار المواطن الاستثمارية الامنة، اذ ان أي نكول يتعرض له المصرف ينعكس على ودائع الزبائن كون ان عدم التسديد من قبل المقترضين يعني نقصان في السيولة المالية وبالتالي يؤثر على الايداع ومن جانب اخر فان تعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية يؤثر بشكل اساسي على سمعة المصرف في الوسط المالي وبالتالي ينعكس على اعداد الزبائن سواء كان الحالية او الجدد وقد تكون خسارة بسيطة تحصل للمصرف تسبب في توجه الزبائن في وقت واحد لسحب ايداعهم مما يعرض المصرف الى مخاطر كبيرة ناتجة عن توفير السيولة مما يعرضه الى مخاطر افلاس محتمله ، فمن خلال الجدول (5) نلاحظ ان هذا المؤشر مرتفع جدا على مدى السنوات الخمس وحتى بالمقارنة مع المؤشر العام نجد ان المؤشر يشير الى ان القروض تعادل الايداع وهذا يعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر ائتمانية كبيرة ناتجة عن الارتفاع في عمليات الاقراض وكما بينا سابقا فان المخصص المكون لمواجهة عجز الديون ليس كافيا فضلا عن ضعف الضمانات المأخوذة من قبل المصرف اذ حصلت سنة 2011 على ادنى نسبة واستمر النمو الى سنة 2015 التي شهدت انخفاض المؤشر، من هنا

يتطلب من المصرف ان يحقق عملية توازن بين ما يمنح من قروض وما يصاحبها من مخاطر ونوع الضمان المأخوذ لقاء تقديم القرض.

جدول(5) مؤشرات السيولة للمصرف الوطني الاسلامي (2011-2015)

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة التوظيف %
2011	98.80	53.54	80.07
2012	77.08	59.56	85.57
2013	63.63	33.09	99.79
2014	83.42	35.72	135.65
2015	58.95	44.69	122.10

***المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف الوطني الإسلامي**

ثالثا/ تحليل نسب كفاية راس المال

من خلال الجدول (6) والذي يوضح نسب كفاية راس المال للمصرفين عينة البحث اذ ان البنك المركزي يحدد نسبة مئوية من راس المال لابد للمصارف ان تحتفظ بها لمواجهة أي نوع من المخاطر كون ان راس المال يعد الدعامة الصلبة لامتصاص المخاطر في حالة حدوثها، وهذه النسبة حددت وفقا لاتفاقية بازل 2 بان لا تقل نسبة كفاية راس المال (8%) ولا تزيد عن (15%) الا ان هذه النسبة تزداد حسب الظروف الاقتصادية للبلد، وبالتالي فان البنك المركزي العراقي قد حدد نسبة الكفاية بان لا تقل عن (12%)، ومن هنا نلاحظ ان المصرف الوطني كانت نسب الكفاية المحتفظ بيها بالمقارنة مع النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي، في حين ان مصرف التجارة كانت نسبة الكفاية مرتفعة وهذا الامر يعني اما ان تكون استثمارات مصرف التجارية تتصف بالخطرة او ان المصرف لدية سيولة فائضة عن الحاجة استغلها في نسبة الكفاية.

جدول (6) نسب كفاية راس المال لمصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي (2011-2015)

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015
الوطني الاسلامي	%15	%16	%30	%24	%29
التجارة العراقي	%56.6	41.4%	%48.97	%76.04	%53.6

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرفين

المحور الاحصائي / (اختبار فرضيات البحث)

الفرضية الرئيسية الأولى/ تحليل تأثير **(X)** و **(Y_1,Y_2,Y_3)**

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثير للمتغير المستقل (X) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد ولكلا المصرفين وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F−test) و (P−value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=4$) وقد سجل وقف اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P−value) اذ تبين ان المصرفين قد سجلا بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) اذ كانوا ادنى من 0.05 مما يعني معنوية هذا التأثير، وفي ضوء ما تقدم نشير الى ان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط والقوي ولكلا المصرفين وبالتالي نؤكد وفقا هذه النتائج وفي ضوء الارتباط والمعنوية لمتغيرات الدراسة اذ يمكن لنسبة كفاية راس المال ان تؤثر على ربحية المصارف من خلال حجم الاموال المخصصة للإيفاء بمتطلبات اتفاقية بازل 2 اذ ان ارتفاع هذه النسبة بشكل اعلى من المستوى المقرر من قبل البنك المركزي العراقي يعني ارتفاع حجم الارصدة النقدية غير المستغلة، وبالتالي فان ذلك ينعكس بشكل مباشر على ما يحققه المصرف من ارباح، وبالتالي لابد من تحقيق عملية توازن بين حجم الارصدة المالية المتحفظ بيها لغرض الايفاء بمتطلبات اتفاقية بازل والاموال المخصصة للاستثمار في المجالات المختلفة لغرض تحقيق المكاسب المالية التي تنعكس بالأثار الايجابية على المصرف.

الجدول (7) تحليل تأثير بين (X_1) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المتغير المستقل X1			المتغير المعتمد	المصرف	المتغير المستقل X1			المتغير المعتمد	المصرف
p-value	F-test	R^2			p-value	F-test	R^2		
0.000	32.61	80.30	Y1	الوطني الاسلامي	0.000	69.3	89.65	Y1	التجارة العراقي
0.008	12.39	60.77	Y2		0.000	45.54	85.06	Y2	
0.003	16.99	67.99	Y3		0.000	31.74	79.87	Y3	

***F الجدولية عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1, n2=4) تساوي 7.71**

**** P-Value (P≤0.05) معنوية عند ذلك المستوى وهكذا في بقية الجداول.**

الفرضية الثانية الرئيسية:

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Q_1,Q_2) من خلال معامل التحديد لمصرف التجارة العراقي وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F-test) و(P-value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان مصرفالتجارة العراقي قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين (Y_1,Y_2) اذ كانا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير، في حين لا نرى هناك تأثيرا واضحا ومعنويا لمتغير المستقل (X_1) في المتغير المعتمد (Q_3) فقد كان مؤشره منخفض بالمقارنة مع المتغيرين الاخرين بسبب الارتفاع الكبير في مؤشر نسبة التوظيف بالمقارنة مع نسبة كفاية راس المال وهذا الفارق الكبير أدى الى ان تظهر النتائج بالمستوى الضعيف.

وكما أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Q_1,Q_2,Q_3) من خلال معامل التحديد للمصرف الوطني الإسلامي وكان معنويا في نفس الوقت في ضوء اختباري (F-test) و(P-value) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (N1=1,N2=4) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة 7.71 عند نفس مستوى المعنوية، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرف الوطني الاسلامي قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2, Y_3) اذ كانوا ادنى من (0.05) مما يعني معنوية هذا التأثير والجدول رقم (7) يوضح ذلك، وفي ضوء ما

تقدم نشير الى ان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط والقوي ولكلا المصرفين وبالتالي نؤكد وفقا هذه النتائج وفي ضوء الارتباط والمعنوية لمتغيرات الدراسة اذ يمكن لنسبة كفاية راس المال ان تؤثر على السيولة المصرفية بالارتفاع والانخفاض اذ ان ارتفاع نسبة كفاية راس المال بمستويات عالية تنتج عنها سيولة مكدسة وغير مستغلة بالتالي فان المصرف يحتاج الى السيولة المصرفية في موارد اخرى فمن غير المنطقي ان تكون نسب كفاية راس المال بمستويات عالية اذ لابد ان تكون ضمن المستويات التي حددها البنك المركزي او اعلى منها بقليل بسبب ظروف البلد والتقلبات الاقتصادية فقد حدد البنك المركزي نسبة الكفاية (12%).

الجدول (8) تحليل تأثير بين (X_1) و (Q_1,Q_2,Q_3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1		
		R^2	F-test	p-value			R^2	F-test	p-value
التجارة العراقي	Q1	78	28.38	0.001	الوطني الاسلامي	Q1	85.49	47.14	0.000
	Q2	71.98	20.55	0.002		Q2	64.06	14.26	0.005
	Q3	29.85	3.40	0.102		Q3	87.21	54.53	0.000

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

أولا/ الاستنتاجات

1- ظهر ان هناك تتذبذب في مؤشرات نسب الربحية لكلا المصرفين، فهي تقل في مصرف لترتفع في الآخر نتيجة عدم استقرار أداء المصرفين فيما يخص صافي الارباح المتحقق، اذ حقق المصرف الوطني مؤشرات ربحية أفضل من مصرف التجارة بسبب الفارق في صافي الأرباح المتحقق بين المصرفين.

2- ارتفاع نسب السيولة المصرفية لدى مصرف التجارة العراقي بسبب الانخفاض الحاصل في حجم الإيداع بالمقارنة مع حجم إيداع المصرف الوطني مما أدى الى ان تكون نسب مؤشرات السيولة للمصرف الوطني أفضل من مصرف التجارة العراقي.

3- انخفاض جانب الاستثمار لدى المصرفين وبالأخص لدى المصرف الوطني مقابل ارتفاع حجم الموجودات.

4- ارتفاع نسب كفاية راس المال الخاصة بالمصرف التجارة العراقي فقد وصلت الى ثلاث اضعاف النسبة المحددة في حين كان المصرف الوطني أقرب الى النسبة المحددة.

5- ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل (X) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) ولكلا المصرفين وفق اختباري F,P-value عند مستوى معنوية

6- ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل (X) على المتغيرات المعتمدة (Q_1,Q_2,Q_3) ولكلا المصرفين وفق اختباري F,P-value عند مستوى معنوية عدى المتغير المعتمد (Q_3) لدى مصرف التجارة العراقي لم يكن معنويا عند نفس مستوى المعنوية.

ثانيا/ التوصيات:

1. العمل على ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الحاصل في جانب الموجودات والإرباح الصافية المتحققة، اذ يتطلب ان يسعى المصرف الى توظيف اموله في موجودات مدرة للأرباح.
2. السعي الى الاستفادة قد الامكان من السيولة النقدية الموجودة وعدم اكتنازها كون ذلك يؤثر على صافي الارباح المتحققة
3. ضرورة العمل من قبل المصرف الوطني الإسلامي الى تحقيق معدلات نمو في تشجيع التعامل بالأدوات الإسلامية وبالأخص الاستثمارية منها كونه مصرف استثماري تنموي.
4. ان تكون هناك كفاءة في توظيف واستثمار الاموال الموجودة لدى المصرفين بالشكل الذي يمكنها من تحقيق اعلى العوائد بأقل المخاطر وهذا الامر يتطلب وضع استراتيجيات ملائمة لوضع كل مصرف بما يتلاءم مع بيئته الداخلية والخارجية.
5. ضرورة ان تكون نسب كفاية راس المال ضمن المستوى المقرر من قبل البنك المركزي كون ان ارتفاع يسبب وجود سيولة غير مستغلة تنعكس على الارباح المتحقق، وانخفاض قد يعرض المصرف الى مخاطر ربما يؤدي الى الإفلاس.

المصادر :

أولا : المصادر العربية

1. أبو حمد ، رضا صاحب ،" ادارة المصارف" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن ، 2002 .

2. الججاوي ،طلال محمد علي ، الدفاعي ، مصطفى سلام (2016)،"التقييم المحاسبي للمصارف الاسلامية "، ط 1، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن

3. الخطيب، محمد محمود(2005) " الاداء المالي واثرة على عوائد اسهم الشركات المساهمة"، ط 1،دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن .
4. الصيرفي ،محمد (2007) "ادارة المصارف"، ط 1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية ، مصر.
5. فهد، نصر حمود مزنان(2008) ، " أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية" ، ط1 ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن .
6. هندي ، منير ابراهيم (2000) ،" ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات "، ط 3 الاسكندرية المكتب العربي الحديث .
7. احمد ، زهير احمد علي (2016) ،"صيغ التمويل الاسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية "، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، السودان.
8. الداوًدي ، اياد فاضل ثابت (2005) ،" أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي "، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد .
9. الزغابي ، تهاني محمود محمد(2008) ،" تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، فلسطين.
10. الفريجي ، حيدر نعمة ،" الاساليب المعرفية لمدراء الائتمان واثرها في المخاطر الائتمانية "، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد 56، 2005.
11. عكاش ، سمير و الطيب ، ياسين (2012) ،" تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة "، مجلة الاقتصاد الجديد ، عدد 7.
12. كلاب، ميساء محي الدين ،"دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها "، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، 2007.
13. محمد ، سعد عبد (2014) ،" قياس كفاية راس المال في المصارف الاسلامية وفقا لاتفاقية بازل "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 20، عدد 75.
14. صندوق النقد العربي (2004) ،"ملامح الاساسية لاتفاق بازل أثنان والدول النامية "، ابو ظبي
2. **المصادر باللغة الانكليزية :**
15. Porter, Gary .A,& Curtis L Norton(2008)" Using financial accounting information the alternative to debits and credits", 5st ed, Thomson south-western, mason, USA.

16. Dess, Gregory G, Lumpkin, G.T& Eisnor, Alan B.(2008) " Strategic Management: Text And Cases ". 4th edition. McGraw- Hill.

17. Hunjak, Tihomir,& Drago Jakovčevič (2001)" AHP based model for bank performance evaluation and rating",faculty of organization and informatics,university of zagrab,Croatia.

18. Rose, Peters, " Commercial bank Management" , Irwin, Mc-Graw hill, 1999.

19. Financial Institutions (2004) , "New Adequacy Requirements Own Funds (Basel 2)", July-Augus